حدائق الدقائق

تأليف

سعد الله البردعي

على متن أنموذج للعلامة الزمخشري

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين سبحنك يا من تجلى بأسرار التعريف [illegible]

اللهم انا نريد ان ننتسب بمحامدك على آلائك وان نتشبث باذيال شكرك على نعمائك

على ما هديتنا الى لغة قوم خيرة الانبياء منهم واهديت لنا لسانا به انزلت خير كتبك والهم فصحاؤهم

على نبيك الذي نعمته [illegible] وجعلته الشفيع المشفع يوم تزلزل الارض وترتج

اعني محمد المهدي الهادي الذي زين بشمس العلى وللعلا مع سماء اجاديج الكرم وصحبه مصابيح الظلم

وبعد فيقول فقير التعريط المتصف المتمادي في التفريط سعد الدين [illegible]

والهنا [illegible] ارضى برد حميت عن صوت الفتن والبدع [illegible]

بالاعوجاج لمن لم يوجد اعرابه عوج ولا عرتها هوى مانع [illegible] في الاقطار [illegible]

ادوار فلك الدوار [illegible] جار [illegible] كشاف حقائق التنزيل غوامض [illegible] كتاب الله [illegible]

مع وجازة نظمه على ما يقنع به من التساؤ ويحتوي على رموز لا يهتدي اليها بدون المساعد

[illegible] وحدي [illegible] قائق هذا الفن المقتبس المستطلع طلع [illegible] المنتظر

المهوى في سنن ميدانه استشطاط عقال التعلم بايراد شان اردت ان ارفع الحجب اللثام و

اظهر الضمائر وسنن واثير مخفيات كنوزه واصرح باشاراته ورموزه تعميما لفوائده وتذييلا

لمحامده وشوارده شنشنة في خزانة الخيالة فرائد الفوائد وعلقت على معاقد القواعد

نفائس الفرائد بحاجة بحسنة بشبابه القواعد فهم الادب ومفتاح المغلقات كلام العرب ومصابيح

لدياجي معضله وضوء لظلام مجمله ومشهد لتعرضي لعباراته كافية لذوي الالباب عن ريبة

شافية لغلة الكباد لا التهابه بل مفصل فيه مجملا ما جلوه وملخص فيه كل ما اهملوه الا انه

لم اقدم عليه باقدام التام ولا اقتحام وما نظرت فيه بعين الانتقاد والاعتبار وكم ارخ قلم الكتابة م

كتب الفرغين الا لايضاح الخفية في موضع او موضعين فلو عثرتم فيه على زلة القدم و

عن سمت الصحيح عثرة فلا تتخذوني هدفا للملام لان الجواد عثرة لا يلام وانا نبد

لا يروج الخالص والمنتقد فكيف يروج مثل هذا المزيف والمزخرف واما اصحاب الكمال

فلعمري من كل عيب كليلة ما ولكن عين السخط تبدي المساويا فهل ترى فيه المزيف و

وابطال الباطل الا تحريف الموقف وتحصيل الحاصل وبعد ما تيسر الاتمام في وقت وفور العوائق و

الحوائق سميته حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق متفئلا برجاء ان

يجعل مثل الحدائق هذا الكتاب تتناول ايدي الاستفادة في الفصول والاوقات وتجتني من نفائس

الازهار وكرائم الثمرات اللهم اجعله ذخيرة لآخرتي وآخذا بيدي عند زلتي وفرجا عند غمتي

وكربتي وانا اعوذ بك ان اكون لمن يرقم على الماء او يبني على الهواء لا طائل تحت سعيه وما له في الآخرة

من خلاق في امره وعليك توكلت واليه انيب انا عرضة الخطايا الا كاد اصيب قال الكلمة مفرد اقول

بجمل التوفيق وعزة التحقيق بمنه لما اراد ان يبحث عن انواع الكلمة عرف الكلمة اولا لتوقف البحث

عن الانواع على معرفة الجنس ولانها موضوع الفن فلا بد من تقديم معرفتها قبل الخوض في مقاصده فقال

الكلمة مفرد اي الحقيقة المعهودة المعبر عنها بهذا الكلام في عرف القوم لفظة دالة على معنى بالوضع

مفرد اي وضع كان بخلاف عرف اللغة فانها في عرف اللغة تطلق على مهمل ومركب ايضا يقال تكلم

بكلمة لا معنى لها ويقال لقولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولم يعتبر بعض قيود التعريف لاشتهارها فيه

فيما بينهم وقيل ميلا منه الى الايجاز سيما في هذه الرسالة وانما التزم تهيئة لتقدير ليساوي الحد المحدود

لان المفرد يقع على المهملات لذاته اذ انتفى المعنى الموضوع له صدق ان يقال لا يقصد بجزئه دلالة على

جزء المعنى الموضوع له لان انتفاء هذا المجموع يجوز ان يكون بانتفاء ثلثة اجزاء او اربعة اللهم الا ان يقع

الاصطلاح على استعمال المفرد في المستعمل فقط في بينهم اسما وا بلا تكلف تغني وانما قلنا في الحقيقة المعرفة

لان التحديد للماهية لا للفرد اذ الفرد لا يتعرف الا بالاشارة الخارجية والتعريف فاما منها الا ترى انك

اذا اردت معرفة زيد بتعريف آخر فانه لا يحصل الا بالاشارة وتقول زيد هذا وتعريف بنظم الحد لا

يفيد صحة تلك المعرفة لان النهاية فيه ان يقول هو جسم طويل القامة صغير الرأس عريض اللحية فطن

التوبة في محلة كذا ومن المعلوم ان هذا لا يفيد صورة مساوية له لجواز الاشتراك في هذه الصفات

فاللام في المحدود لتعريف الماهية فالمعنى ان الماهية من حيث هي اذ لو اريد به تعريف الفرد المعين كان المعنى

الفرد الفلاني لفظة دالة على معنى بالوضع مفرد ولو اريد تعريف الحقيقة في ضمن فرد ما كان المعنى ان فردا

من افراد الحقيقة المعلومة لفظة دالة آه ولو اريد به تعريف الاستغراق كان المعنى كل فرد من افراد الحقيقة المعلومة لفظة دالة

اه في كل الاخص لمثبت لان اللفظة الدالة على المعنى بالوضع مفرد عم من المفرد لعلا... ومفرد ما ومركب

فرد من الافراد نعم ان لا يشترط المساواة في مطلق المعرف ويجوز التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة

ويكتفي بالتمييز في الجملة يمكن على مذهبه تعريف المفرد وتحديده لان الاعم لا ينفك عن افادة تصور الاخص

وعن غيره من الاغيار في الجملة واما معرفة كنهه وتمييزه من جميع الاغيار فلا سبيل اليهما الا بالكنه

الخارجية ... هو وجه قولهم التعريف بماهيته لا بمفرد تارة حق الثالث ثم اعلم انه خرج عن الحد بقيد

اللفظ ما يشارك المحدود في الدلالة على المعنى بالوضع ولا يكون لفظا كالدوال الاربعة وبقيد الوحدة

بعض المركبات مما لا يطلق عليه لفظة واحدة اي مفرد معناه او تركب كعبد الله علما وتحقيق علم وبقيد الدلالة

المهمل المسموع من المشاهدة لان وجود لا فظ نعلم بالمشاهدة ... دلالة اللفظ وفيه ما فيه

وبقيد الوضع المحرفات والالفاظ الطبيعية والمهملات المسموعة من وراء الجدار لان دلالة الاول

بطريق استعمال الغلط ودلالة الثاني والثالث بالعقل وبقيد المفرد ما يطلق عليه لفظة واحدة من

المركبات كالرجل وضرب لانقسام جزئه على اجزاء الموضوع له وان كان الحق في هذا المقام موقوفا على الوضع

وكالتي ... امام ... مركب ... يخص كل جزء منها بالدلالة ... خاصة ... المجموع ... الاول ... الضاحك المتعجب ومثال الثاني نظائر المستقر ... في تعريف الحقيقة

واللفظ الخاص اصطلاحا كالنحو والصرف والفقه
لفظا كان موضوعا لمعنى عام في اصل
اللغة فاستعمله في بعض
افراد ذلك المعنى

في التعريف عم من اللغوي وغيره حتى تدخل في الحد كل لفظة مفردة بالنسبة الى الوضع اللغوي

كلفظة الصلوة بالنظر الى الدعاء وبالنسبة الى الوضع الشرعي كلفظة الصلوة بالنظر الى الاركان

المخصوصة وكذا بالنسبة الى العرف الخاص كلفظة الفعل بالنسبة الى ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة

وبالنسبة الى العرف العام كلفظة الدابة بالنسبة الى الفرس وكذا عم في الوضع الشخصي والنوعي وكان الشخصي عم من

العلمي وغيره فيدخل فيه لفظ الاسد بالنظر الى الحيوان المفترس والى المعنى العلمي والى الرجل الشجاع فانه وضع باذاء

الاول والثاني شخصيا وباذاء الثالث نوعيا وهو انه ذكر الدال على الملزوم واراد اللازم بنصب القرينة جاز

قال اما اسم كرجل او فعل كضرب او حرف كقد اعلم ان الكافي للتمثيل وهو يدل فرد من افراد الكلي لا يصلح

للتشبيه الا يلزم ان لا يكون مدخولها فرد الكلي الذي هو الاسم وهو مع انه خلاف الواقع خلاف

الغرض ايضا اذ الغرض ايضاح الكلي بالفرد لا التشبيه ووجه الانحصار انها ان دلت بالهيئة على

الزمان وبالمادة على الحدث فهي فعل والا فان صلحت لان يخبر عنه وبه فهي اسم والا فهي حرف وقيل

الكلمة ان دلت على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة غير مقصود بالغير فاما ان اقترنت باحد الازمنة الثلاثة فهي فعل والا فهي اسم

وانما حصر الكلمة على الاسم والفعل والحرف ...

الوضع النوعي ...

نحو زيد قائم واما في اسم وفعل نحو ضرب زيد

وان لم تدل على معنى في نفسها اى على معنى مقصود بالذات بل دلت على معنى مقصود لاجل الغير كاللام

في الرجل فانه دال على التعريف في مدلول رجل اذ الغرض من الاتيان باللام تعريف مدلول رجل لا افادة

معنى هو مقصود على انفراده فهى حرف وقيل ان كانت آلة لملاحظة الغير وتركيبه ولاجتماع الاجزاء

في خزانة الخيال فهى حرف كمن الجارة في سرت من البصرة فانها آلة لتصور السير والبصرة معا و

لتركيبهما واجتماعهما في خزانة الخيال على ان يكون احدهما مبتدأ والآخر ذا مبتدأ والا فان اقترنت باحد

الازمنة الثلثة فهى فعل والا فهى اسم قال الكلام تولف اما من اسمين اسند احدهما الى الآخر قوله لما

اراد ان يبين احد قسمي موضوع الفن اعنى الكلام اذ بعض محمولات المسائل عوارضه بحيث ينقسم الى كلمة

عرفه على وجه حصل منه معرفة ومعرفة قسميه ايضا فقال الكلام مولف اى لفظ مركب من جزئين

بينهما اسناد وهو ضم احدهما ضم مفهوم وجودى او عدمى الى الآخر اما ثانيهما الى الاول

نحو زيد قائم او اولهما الى الثاني نحو هيهات زيد انما ادرج في هذا القسم نظرا الى اللفظ

او من جزئين هما فعل واسم قد اسند ذلك الفعل الى ذلك الاسم ولم يتعرض هنا للاسناد لانه

جعل صحة السكوت تفسيرا للفائدة التامة حتى لا يتوهم ان المراد بالفائدة الفائدة الجديدة التي تحصل للمخاطب من التركيب فيلزم ان لا يكون مثل قولنا السماء

وجوب الاسناد بين الاسمين بل على وجوبه بين الفعل والاسم وذلك لان الكلام لا بد له من

اجتماع الاجزاء وانضمامها ولا اجتماع ولا انضمام فيه ليس الا بالاسناد فكما لا بد للانضمام بين الكلمتين

من الاسناد بين الفعل والاسم حتى يصير المجموع على هيئة وحدانية كلاما ولما دل الدليل على ان الاسناد

من الفعل الى الاسم دون العكس لان الفعل لتضمنه المعنى النسبي متعين لان يسند الى الغير لان المسند

لا بد ان يقوم بالمسند اليه والمعنى النسبي كذلك لا محالة ولما دل عليه التعريف الآتي للاسم لانه يدل على

ان صحة الحديث من خواص الاسم فلو كان الفعل مسندا اليه لكان مخبرا عنه فلا يبقى تلك الصحة من

خواص الاسم فيجب الفعل الى الاسم دون العكس وانما وجب الاسناد بين الجزئين لان الكلام لا بد فيه

من الانضمام بين جزئيه حتى يخرج عن حكم التعداد ولا انضمام ههنا الا بالاسناد وهو ضم احد

الجزئين الى الآخر على وجه يفيد المخاطب الفائدة التامة اي على وجه يصح سكوت المتكلم عليه سواء

افاد المخاطب فائدة جديدة او لم يفد وسواء كان ذلك الانضمام اخباريا او انشائيا والاخباري

ايجابا او سلبا والايجابي والسلب حمليا او شرطيا الى ما يطول الكلام بذكره ثم الاسناد لا بد له من مسند

والايجاب الحملي كزيد قائم والشرطي كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب الحملي كقولك زيد ليس بكاتب والشرطي كقولك

ومسند اليه فالكلام لابد له منهما فالكلام منحصر في قسمين كلمتين واسم وفعل وكلا ينافي وجود الاقسام

الاربعة الباقية التي هي ضم فعل الى جنسه وضم فعل الى حرف وضم حرف الى جنسه وضم حرف الى

اسم من التركيبات الستة الحاصلة من انضمام كل من الانواع الى جنسه والى خلاف جنسه لفقد

المسند والمسند اليه كليهما او لفقد احدهما في تلك الاقسام الاربعة وقولهم يا زيد ليس د

لانتقاض الحصر لانه ليس بكلام حقيقة بل هو ساد مسده والكلام في الحقيقة ادعو عامله فاعله

المستكن وهو مؤلف من الفعل والاسم المستكن في ادعو تم تأليف الكلام من الجزئين اسم

من ان يكونا ملفوظين كزيد قائم او احدهما ملفوظا والآخر منويا نحو قم والقوم وقرآن يكونا

مذكورين او محذوفين او احدهما محذوفا بناء على القرينة نحو نعم في جواب من قال ازيد قائم

اي نعم زيد قائم ونحو زيد في جواب من فعل اي فعل زيد ولئن سلمنا انه كلام حقيقة لكن كلم

بطلان الحصر لان الكلام فعل على ما هو مختار بعضهم فالتأليف في الاسمين احدهما يا والآخر الضمير

المستكن فيه ان انا وانا الجملة الشرطية فالنقض بها فارد على الحصر فحكم لانها كلام حقيقة مع ان جزئيها

عند القوم

ليسا باسمين ولا بكلم وفي

الجواب ان الكلام في

يمين التعريف اعلم ... ولما كان مذهب الرضي فلا مجال للتقرير هذا النقض لان الكلام عندهم مجموع الشرط

والجزاء والاسناد شرط متقدمة ... وقلنا هي في قوة هذا المفهوم لتاكد لاخللنا حصر الجملة

الشرطية وصرنا ان هو من الجملة الاسمية فلا مجال للنقض عنه على مذهبهم لان يقال ان حصر الكلام في

التسمين على مذهب القوم قال وفي جملة آه اقول اي في المؤلف المذكور جملة ايضا قال بعضهم لفظ الكلام

ولفظ الجملة مترادف فان كلا منهما موضوع بازاء المؤلف المذكور وقال نجم الائمة وفاضل الازمنة الرضي

الاستراباذي ان الجملة اعم من الكلام مطلقا اذ كل كلام جملة من غير عكس قال لان لفظ الجملة موضوعة بازاء

المؤلف المذكور ولفظ الكلام موضوع بازاء ما هو اخص منه وهو المؤلف المذكور مع قيد ان لا يكون

مقصودا لاجل الغير وثمرة الخلاف تظهر في جملة تعلقت بالغير كالخبرية وغيرها فانها عند القائلين

بالترادف جملة وكلام ايضا وعند القائل بالعموم جملة وليس بكلام قال باب الاسم هو ما يحدث عنه اقول

وصحه ووجه ا نسبته انه يلاحظ الامكان فيه هو بالحقيقة انه يلاحظ في ملك خاصة ووجه الاوجهية ان مثل زيد وجاء وغيرها يجب ان يندرج في تعريف الاسم

اي هذا باب باب الاسم او من الابواب باب الاسم فعلى الاول خبر لمبتدأ المحذوف وعلى الثاني مبتدأ محذوف

الخبر وفائدة الفصل بين البحثين اي بين بحث الموضع وبين بحث احد انواعه الذي هو الاسم يعني بعد ما وقع

عن بحث الموضوع اراد ان يشرع في بحث الاسم فيفصل بينهما بلفظ الباب ثم شرع في بحث الاسم فعرفه بالخواص وقال

هو ما صح الحديث عنه اي امكن الاخبار عنه في الجملة بنفسه او مرادفه ولم يقل ما اخبر عنه لئلا يخرج منه مثل زيد

حالة الاخبار عنه وعدمها فان المتبادر من اخبر عنه هو الاخبار بالفعل مع انه لم اخبر عنه بالفعل او لم يخبر عنه

فعلى هذا لو قال وان يدخله حرف الجر وان يضاف الخ ليكون عطفا على قوله صح ويلاحظ الامكان في

كل منها لكان اوجه وانسب لان المتبادر من قوله ويدخله واضيف وينون ويعرف هو الدخول والاضافة

والتنوين والتعريف بالفعل فلا يندرج في التعريف بكل منها بناء على المتبادر الا ما وجد فيه ذلك

القيد بالفعل فلابد وان يلاحظ الامكان في كل منها وان كان على خلاف التبادر ليندرج في

الحد بكل منها ما امكن فيه ذلك القيد او وجد فيه بالفعل او لم يوجد هذا مع ان قوله ويدخله حرف الجر

لا يدل على اختصاص الجر المستفاد من المضاف بالاسم فالاولى ان يقول ويختص بالجر ليشمل اختصاص الجر بين كليهما او ان يقول

اضيف الاضافة بتقدير حرف الجر لا الاضافة بلفظ حرف الجر لان الاضافة بلفظ حرف

الجر تشمل النوعين نحو انا مار بزيد ومررت بزيد فتقول وعرف التعريف باحد

طرق التعريف العلمية والاضمار والاشارة والموصولية واللام والميم عند طيء والاضافة

الى احد المذكورات يعني وحرف النداء فان التعريف بكل منها من خواص الاسم وكذا

اراد بقوله تنوين التنوين باحد التنوينات الاربع التي هي تنوين التمكين والعوض

عن المضاف اليه والعوض عن نون جمع المذكر السالم الذي يسمى تنوين المقابلة وتنوين

التنكير واما تنوين الترنم وتنوين الغالي فلا اختصاص لهما بالاسم لان تنوين

الترنم يلحق الف الاطلاق في القافية لترك الترنم وهو رفع الصوت والتنوين

الغالي هو التنوين اللاحق بالقافية المقيدة بالسكون وهاتان القافيتان

تشملان انواع الكلمة بكلها فلا اختصاص للتنوين فيهما بالاسم ثم اسند

خصائص الاخبار عنه بالاسم هو ان الفعل خبر او مثبت الخبر في افعل المسند الم

فجملة الخبر اعني خروج عن الوضع والحرف انما لاحظه الغير ونصوره فليس

مستقلا بنفسه يصلح للاخبار عنه او به لا يقال ان عدم الاخبار خبر عن الفعل

والحرف في قولهم الفعل والحرف لا يخبر عنهما الا ان الدال نعني الفعل والحرف لا يخبر

عنهما اذا عبر عنهما بلفظهما اما اذا عبر عن معنيهما بلفظ الكلم كما يقال يوضرب

هو الحدث مع الزمان ومعنى من هو الابتداء فيخبر عنهما الانسان معنى الكلم وقولهم

تسمع بالمعيدي خير من ان تراه في قوة سماعك وقولهم قام فعل ماض وان للتاكيد

في قوة هذا اللفظ فعل ماض وهذا اللفظ للتاكيد وفي اختصاص دخول حرف الجر

هو ان علا الخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما وقولهم زيد مرفوع بفهم في

قوة زيد مرفوع بهذا اللفظ وفي اختصاص الاضافة بتقدير حرف الجر هو ان ما اما حرف جر لا يجر

للتعريف او للتخصيص او للتخفيف والفعل خبر او بمنزلة الخبر وحق الخبر التنكير

هكذا فالاولى ان يقال ان الاضافة لا تنفك فيهما بل نحو خاتم

لا يجوز هذا الحكم فيه او بلام هي للملك للمضاف اليه او كالملك نحو غلام زيد

واخوه ونصره وبلده وعلمه او بلام هي ظرفية كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو ضرب اليوم اي

ضرب في اليوم وكذلك لو اضيف لا اضيف الى الفاعل او الى المفعول او الى المتلفظ

به واضافته الى الفاعل والمفعول غير معقول لانها لا بد فيها من تلك الملابسات المذكورة

وبما الى المتلفظ فانها انما يتصور اذا اريد به لفظه فح يكون اسما لا فعلا وانما المخفف

فانما يجوز سقوط التنوين او ما يقوم مقامه في الفعل والحرف فيهما اذا اولا

ذكر فلان [illegible] للاضافة فيهما لذلك وفي اختصاص التعريف باحد الطرفين وهو ان الفعل والحرف

يفيدك بدون التعريف فلو تعرف الوقع التعريف ضائعا والحاصل التعريف فيهما

لا يتصور الا بالنداء والاضافة باللام وهما لا ينفصلان النداء والاضافة كما مر

واما التعريف باللام فلان مدلوله مركب من الحدث ومحل اي الزمان الماضي ونحوه

هذا المجموع موقوف على تعريف كل جزء ومن المعلوم ان اللام لا يعرف به كل جزء

ولم يستخرج اليربوع من نافقائه

من اجل هذا الجحوع وان قولهم ونحوه بالنجح البهصع فنقل لما اضطر ادخله

واراد به الموصول بمعنى الذى والكوفى يدخله عليه بهذا الغرض فيما وقع اختصاص

التنوين باحد التنوينات الاربع هو انه تنوين التمكن علامة تمكنه ودخوله في الاسمية

والفعل والحرف لا اسمية لهما فضلا عن تمكنهما فيها وان تنوين المقابلة هو تنوين جمع

المؤنث السالم مقابل نون جمع المذكر السالم فيعوض عنه والفعل والحرف لا يقبلانه

بالجمعية فلا يدخلهما ما هو مخصوص بالجمع وان تنوين العوض عوض عن المضاف اليه وهما

لا يضافان فلا يدخلهما ذلك وان تنوين التنكير علامة النكارة ودخوله وفارق بين النكرة

والمعرفة كما اذا قيل سيبويه يراد به الشخص المعين المسمى بهذا الاسم واذا قيل سيبويه بالتنوين

يراد به شخص ما من الاشخاص المسمى بهذا الاسم بتعدد الاوضاع وهما نكرة ابدا فلا يجامعان

الا فارق ثم اعلم ان هنا بحثا لا بد من التنبيه عليه وهو ان المصنف عرف

الكلم بخواص [illegible] لانه بحث لا يوجد في الكلمات اللازمة للظرفية كاذ واذا وكذا

المتن وهو على ضربين اسم عين كرجل و ركب و اسم معنى كعلم و مفهوم

الاضافة لا تنقسم في المعرف بالاسناد والموصول وكذا دخول حرف الجر لا ينحصر

في اللوازم للظرفية وكذا التعريف لا ينحصر في بعض اللوازم للظرفية لكن وكذا

بعضها لا ينوع لا للفظ ولا محلا كالذكر والتعريف بغير ان شاء من الخواص لا يجوز

لوجوب طرد التعريف وعكسه في التعريف بتلك الخاصة اذ لا يجمع كلام مع

الاخبار عنه وبهذا والذي يجب في توجيهه انه يقال ان التعريف بمجموع تلك الخواص

والمجموع مطرد بمعنى ان كلما وجد فيه احدى الخواص المذكورة فهو اسم ومنعكس

بمعنى ان كل ما هو اسم يجب ان يوجد فيه احدى الخواص المذكورة قال واصناف

الجنس الخ اقول عرف الجنس وقسمه الى الانواع ثم عرف احد انواعه وهو الاسم

ثم انتقل الى تعداد اصناف هذا النوع اجمالا اولا ثم يبحث عن كل منها تفصيلا ثانيا

على ترتيب الاجمال وترك العطف في غير المتقابلين لو كان على التعديد فقال

واصناف اي اقسام جمع صنف وهو النوع المقيد بصفة كلية عرضية والايضاح هذا المقام

الى الكلي جنس كالحيوان والاسم نوع كالانسان وعلم الجنس صنف كالرومي فكان

في الرومي امر زائد على حقيقة الانسان كذلك في علم الجنس امر زائد على حقيقة الا

الاسم اذ حقيقة الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة وعلم الجنس

ما علق في هذا النوع على شيء وعلى كل ما اشبهه اي ما يتناول عند الاطلاق

لشيء ولكل ما اشبهه على سبيل البدل بوضع واحد فهذا التناول خارج عن تلك

الحقيقة وزائد عليها خروج الرومية عن حقيقة الانسان اذ الملخص هذا وقول

المافي غير نظير اللام اضاف اجمالا واراد ان يجمع كل منها مفصلا على ترتيب

الاجمال فقال الاسم الجنس هو ما علق الخ اي علم الجنس هو اسم يتناول عند الاطلاق

لفرد معين ولكل فرد يشبه بذلك الفرد في الحقيقة التي هي فيه مشترك

بين الافراد بوضع واحد على سبيل البدل نحو رجل في جاءني رجل فانه يتناول

وقت هذا الاطلاق لزيد فقط ولكل فرد يشبه بذلك الفرد في الرجولية على سبيل البدل بوضع واحد

يجمع التناول على الاشتراك ... [illegible]
... فان المضاف يحتاج ... التقدير ... [illegible]
... على سبيل الاشتراك ...
فهو اسم متناول ... [illegible]
... وهو متناول ... [illegible]
وفيه علم باسم انه ... الذي ... [illegible]
لا اشتراك ... الافراد فلا يخرج ... [illegible]
... الحقيقة ... لكن الافراد ...
الاجناس التي ليست ذاتيات ...
... الموضوع له الوضع ...
فيعلم ان قول ... اللفظ ... وضع ...
المفهوم ... واحد ...
ووضعه ... اللفظ ... بوضع واحد ...
في مفهوم ... التناول ...
... الوضع ... بوضع واحد ... المفهوم
فالتشبيه ... عند ... العلم
يخرج بهذا القيد ... في الاعلام ... والتكلف ...
وذلك ... في الاعلام ... ونعوت
... مفهوم اللفظ ... والشيء ...
... وكل ... رحمه الله ... والله
فيكون المفهوم ... [illegible]
مفهوم اللفظ ... الله ...
الى الله ... حامد ...

واحد فالتعليق على شيء وعلى كل ما اشبهه هو التناول عند الاطلاق مع قبول

التعدد لا اشاع التناول على سبيل البدل او العموم في غير موضع الاستغراق ادعاء

كذلك الجائي في جائني رجل هو فرد ما لا مجموع الافراد فيخرج عنه

المعارف كلها والنكرة ايضا اما خروج غير العلم فلانها التناول لها عند الحد

ملاحظ شيء وكذا الجنس بل يخص عند الاطلاق شيئا معينا وان كان الوضع عاما

واما خروج العلم فلانه وان كان تناول عند الاطلاق شيئا معينا وكل ما اشبهه

شبهه لكن ليس ذلك بوضع واحد بل باوضاع متعددة واما خروج النكرة

فلان الملحوظ فيها قصدا هو عدم تعين المدلول والتناول فيها شيء وكل ما اشبهه

خارج عن مفهومها او يجوز ان يكون ما عبارة عن اسم نكرة فيخرج به جميع

المعارف واما النكرة فبقوله على كل ما اشبهه ويجوز ايضا ان يراد بشيء في

قوله ما علق على شيء غير معين فيخرج المعارف به لانها معلقة

اى مستعمل بازاء شئ معين وايضا كان الوضع في التعريف عاما ان قيل المراد

التعريف بالطريق بعلم الجنس كاسامة لا شك انه [illegible] وكلها انه فلنا [illegible]

بازاء الحقيقة المعلومة واطلاقه على [illegible] وعلى كل واحد انه بطريق المجاز

حقيقة لكن لم نسلم بطلانه التعريف لان باب اسامة من جنس كالعلم واطلاق

العلم عليه الاحكام لفظية فهو موضوع بجوهر الحقيقة معلوم واطلاقه على فرد

منتشر مجاز بناء على الجواب الاول وفي بجوهر الحقيقة من حيث هو او

الى فرد منتشر من افرادها غير مجوهر الحقيقة معلوم بالة لو كان على

الجواب الثاني قال الاسم ما غير كرجل او مركب كعلم ومفهوم قوله

اى الاسم شئ يفهم بذاته وليس في محل يقومه وقيل ما هو قيامه بذاته انه

يجري بنفسه الى غير تابع لتحيز المحل والاول اشمل لدخول المجردات

على تقدير وجودها اسما او هو اسم غير ولا تحيز لها اصلا ولا تبعا